

الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة في جلسة نقاش دارت حول «التحولات في الاقتصاد العالمي»:

التشديد على الإصلاحات التنظيمية



• الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة

العشرين بنسبة تعادل أو تزيد عن 2%.. ويمكن أن يلعب قطاع الخدمات المالية أيضا دورا رئيسيا في إحياء الاقتصاد العالمي.. وسوف تحتوي استراتيجيات النمو في مجموعة الدول العشرين على مزيج من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية على المستوى المحلي بحيث تتناسب مع ظروف كل بلد في المخاطر التي تحمل فرصة كبيرة لتعزيز النمو العالمي.. وسوف تركز على زيادة الاستثمار النوعي في البنية التحتية التي من شأنها خلق العديد من فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الحواجز أمام التجارة، وتطوير الإصلاحات لتشجيع النراسة بحيث تصبح أكثر إنتاجية وابتكاراً وزيادة فرص العمل والمشاركة..

الشراكة في تقييم الآفات المالية المعقدة وتحسين البنية التحتية لأسواق النقد.. ويعين تعديل السياسات النقدية بصورة أفضل للتعامل مع تراكم المخاطر النظمية.. كما يجب وضع قواعد أكثر انضباطاً للعلاقات المالية الدولية، وإنشاء إطار عمل موثوق للسيطرة على المستوى العالمي.. كما ألقى الدكتور ر. سيتaraman الضوء على جهود الحكومة العالمية لإحياء الاقتصاد وقليل في هذا الصدد: «يجب توسيع نطاق التنظيم.. كما يجب أن يظل مرتنا مواجهة الابتكار الذي تشهد الأسواق المالية، كما يجب أن يركز على الأنشطة وليس المؤسسات.. كما يجب إطلاق مبادرات للحد من تعراض المصالح بين وكالات التصنيف لانتقائي، وتحسين العنية الواجبة للمستثمرين.. ويجب تطبيق المزيد من

بعد الأزمة مباشرة، وتنغير التطورات التي ذكرتها آنفاً إلى أن الاقتصاد العالمي يتهدّى تعايناً بطيئاً ولم يعود إلى ما كان عليه قبل الأزمة المالية حتى الآن». وقد تحدث الدكتور ر. سيتaraman عن الأسلوبات التي يجب التركيز عليها من الناحية التنظيمية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار وإحياء النمو، وقال سياتمه في هذا الصدد: «يجب توسيع نطاق التنظيم.. كما يجب أن يظل مرتنا مواجهة الابتكار الذي تشهد الأسواق المالية، كما يجب أن يركز على الأنشطة وليس المؤسسات.. كما يجب إطلاق مبادرات للحد من تعراض المصالح بين وكالات التصنيف لانتقائي، وتحسين العنية الواجبة للمستثمرين.. ويجب تطبيق المزيد من

عقدت القمة المصرفية العربية الدولية تحت رعاية سعادة السيد فرانسوا أولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، يومي 20 و21 يونيو 2014 في فندق جورج الخامس في العاصمة الفرنسية باريس.. وجاءت القمة هذا العام تحت عنوان «التحولات في الاقتصاد العالمي».

وقد شارك الدكتور ر. سيتaraman، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، في جلسة نقاش دارت حول «التحولات في الاقتصاد العالمي: الأولوية للإصلاح الاقتصادي في الأعوام المقبلة.. العودة إلى الأسس»: من إصلاحات السلامة المالية إلى دعم تمويل التعافي الاقتصادي.. وقد شهدت القمة حضور لفيف من المصرفيين والدبلوماسيين ورجال الاقتصاد من المنطقة والعالم.

وخلال حديثه بهذه المناسبة، سلط الدكتور ر. سيتaraman الضوء على أهم التطورات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وقال: «وفقاً للتوقعات التي أعلنت عنها صندوق النقد الدولي لشهر أبريل، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.6% في عام 2014.. ومع ذلك فقد خفض الصندوق من توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي مؤخراً إلى 2% بعد أن كانت النسبة المتوقعة هي 2.8% في وقت سابق وذلك نتيجة للطقس السيئ الذي شهدته الولايات المتحدة في فصل الشتاء وتباين سوق العقارات السكنية.. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي نمواً بنسبة 2.9% في عام 2013 رغم أنه كان قد شهد نمواً بنسبة 4.7% في عام 2005 قبل الأزمة المالية وتراجع بنسبة 0.4% في عام 2009 بعد الأزمة مباشرة.. وبشكل فوري ثبتت التجارة العالمية بنسبة 2.1% فقط في عام 2013 رغم أنها كانت قد شهدت نمواً بنسبة 6.5% في عام 2005 قبل الأزمة المالية وتراجعت بنسبة 12.2% في عام 2009